An-Najah University Journal for
Law and Economics

مجلة جامعة النجاح
للقانون والاقتصاد

Challenges and Opportunities of Financing Sustainable Development in South Desert Africa Under International Frameworks an Analytical Study for the Period 2015–2025

Dalal Abdelaal Mohammed[1,*], **Somia Ebrahim Ahmed**[1] **& Arafa Gebreil Abu Nasieb**[1]

(Type: Full Article). Received: 9th Aug. 2025, Accepted: 8th Sep. 2025, Published: ××××

Accepted Manuscript, In press

Abstract: **Objective**: This study aims to analyze the reality of sustainable development financing in Sub-Saharan Africa within the framework of international agendas such as the 2030 Agenda, the Paris Climate Agreement, and the Addis Ababa Action Agenda. The paper reviews the financing challenges facing countries in the region, most notably the wide financing gap, limited domestic resources, complex conditions of international financing, and weak governance. It also highlights opportunities to enhance financing, including public–private partnerships, green bonds, domestic resource mobilization, and digital transformation in financial systems. **Methodology**: The researchers used the descriptive-analytical approach supported by data from international sources such as the World Bank and the International Monetary Fund. **Findings:** The study found that there are annual gaps in financing sustainable development through domestic resources, and that there is a weakness in aligning international frameworks with national needs. While international frameworks serve as important references for countries, they remain insufficient without institutional empowerment and integrated national strategies. The study also presents successful models such as Rwanda, Senegal, and Nigeria, where these countries managed to mobilize sustainable financing through effective mechanisms and international cooperation. **Recommendations**: The study recommends strengthening governance, investing in financial digitization, and developing alternative and integrated financing tools that respond to the specific context of Africa. It also calls for redesigning national plans to link development goals with efforts to promote African integration and benefit from the experiences of successful countries.

Keywords: Development Finance, Sub-Saharan Africa, International Frameworks, Green Bonds, Sustainable Development.

تحديات وفرص تمويل التنمية المستدامة في أفريقيا جنوب الصحراء في ظل الأطر الدولية: دراسة تحليلية مقارنة للفترة من 2015-2025

دلال عبدالعال محمد[1،*]، **وسمية ابراهيم احمد**[1]، **و عرفة جبريل ابونصيب**[1]

تاريخ التسليم: (2025/8/9)، تاريخ القبول: (2025/9/8)، تاريخ النشر: ××××

ملخص: **الهدف**: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع تمويل التنمية المستدامة في أفريقيا جنوب الصحراء في ظل الأطر الدولية مثل أجندة 2030 واتفاق باريس للمناخ وأجندة أديس أبابا، تستعرض الورقة التحديات التمويلية التي تواجه دول المنطقة ومن أبرزها الفجوة التمويلية الواسعة، ضعف الموارد المحلية، تعقيد شروط التمويل الدولي وضعف الحوكمة، كما تستعرض الفرص المتاحة لتعزيز التمويل، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، السندات الخضراء، تعبئة الموارد المحلية والتحول الرقمي في النظم المالية، **المنهج**: استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي مدعوما ببيانات من مصادر دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، **النتائج** : توصلت الدراسة إلى وجود فجوات سنوية في تمويل التنمية المستدامة عن طريق الموارد المحلية وان هنالك ضعف في الموائمة بين الاطر الدولية والاحتياجات الوطنية وأن الأطر الدولية تظل غير كافية بدون تمكين مؤسسي واستراتيجيات وطنية متكاملة، وتبرز الدراسة نماذج ناجحة لدول حيث نجحت هذه الدول في تعبئة تمويل مستدام من خلال آليات فعّالة وتعاون دولي، **التوصيات:** توصي الدراسة بتعزيز الحوكمة والاستثمار في الرقمنة المالية وتطوير أدوات تمويل بديلة ومتكاملة تستجيب لخصوصية الواقع الأفريقي مع اعادة تصميم الخطط الوطنية للربط بين اهداف التنمية والسعى لتعزيز التكامل الافريقي الافريقي والاستفادة من تجارب الدول الناجحة.

الكلمات المفتاحية: تمويل التنمية، أفريقيا جنوب الصحراء، الأطر الدولية، السندات الخضراء، التنمية المستدامة.

1 Department of Financial Management, College of Business Administration, Majmaah University, Riyadh, Saudi Arabia
* Corresponding author email: dalalomer@mu.edu.sa

1 قسم الادارة المالية، كلية ادارة الاعمال، جامعة المجمعة، الرياض، المملكة العربية السعودية
* الباحث المرسل: dalalomer@mu.edu.sa

المقدمة

تواجه دول أفريقيا جنوب الصحراء مجموعة معقدة من التحديات التنموية المزمنة من أبرزها ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، تدني مستويات التعليم والصحة وتراجع البنية التحتية وعلى الرغم من التقدم الملحوظ في بعض المؤشرات خلال العقد الماضي إلا أن هذه المنطقة لا تزال تضم نسبة كبيرة من سكان العالم الذين يعيشون تحت خط الفقر (World Bank, 2023) تُظهر تقارير التنمية الدولية أن معظم دول الإقليم لم تحرز تقدما كافيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما تلك المتعلقة بالقضاء على الفقر، الأمن الغذائي، وتمويل العمل المناخي (UNDP, 2022). وتفاقمت هذه التحديات في ظل أزمات متلاحقة مثل جائحة كوفيد-19، والحرب في أوكرانيا، والتغيرات المناخية، ما زاد من هشاشة الاقتصادات الوطنية وقدرتها على تعبئة الموارد (OECD, 2021)، كما يُعتبر نقص التمويل من أكبر العوائق التي تعرقل تنفيذ أجندة 2030 في أفريقيا جنوب الصحراء. تُقدّر الفجوة التمويلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة بما يفوق 300 مليار دولار سنويا، وفقا لتقديرات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (UNCTAD, 2022) ويُعزى ذلك إلى عدة أسباب، من بينها ضيق القاعدة الضريبية، ضعف النظم المالية، الاعتماد المفرط على المساعدات الخارجية، وارتفاع أعباء الديون، ثم تأتي الأطر الدولية مثل أجندة أديس أبابا لتمويل التنمية (2015)، واتفاق باريس للمناخ (2015)، كمنصات لتنسيق الجهود الدولية وضمان توفير مصادر تمويل مستدامة ومنصفة. ومع ذلك، يطرح واقع التطبيق العديد من التساؤلات حول مدى فاعلية هذه الأطر في معالجة التحديات التمويلية الفعلية التي تواجهها الدول الأفريقية جنوب الصحراء، وما إذا كانت تتيح فرصًا حقيقية لتحقيق تحول تنموي مستدام (UNDP, 2022; OECD, 2021).

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة في انها ستسهم في إثراء الأدبيات المتعلقة بتمويل التنمية المستدامة خاصة في سياق أفريقيا جنوب الصحراء، التي تُعد من المناطق الأقل تناولاً في هذا المجال، كما تقدم رؤى لصناع القرار والمؤسسات المانحة حول التحديات الفعلية التي تواجه الدول الأفريقية في سعيها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تساعد في تسليط الضوء على مدى فاعلية الأطر الدولية الحالية وتقديم توصيات لتعزيز التعاون الدولي العادل والمستدام وستسهم في إثراء الأدبيات المتعلقة بتمويل التنمية المستدامة خاصة في سياق أفريقيا جنوب الصحراء.

اشكالية الدراسة

تتمثل الاشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في ماهية التحديات والفرص التي تواجه تمويل اهداف التنمية المستدامة في دول افريقيا جنب الصحراء ومدى مساهمة الاطر الدولية في تحجيم فجوة الاحتياجات التمويلية والعوامل الداخلية المؤثرة سلبا على القدرة على استيعاب التمويل الدولي وتحويله إلى نتائج تنموية ملموسة مثلً ضعف الحوكمة، الفساد، واتساع الاقتصاد غير الرسمي، وكيفية اعتبار التكامل الإقليمي والشراكات متعددة الأطراف آليات أساسية لتحسين كفاءة التمويل، خاصة في مجالات البنية التحتية والتمويل المناخي.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1. تحليل واقع تمويل التنمية المستدامة في أفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (2015–2025) في ضوء الأطر الدولية.
2. تحديد أبرز التحديات التمويلية التي تعرقل تنفيذ أجندة التنمية المستدامة في الإقليم.
3. رصد الفرص المتاحة لتعزيز التمويل التنموي من خلال أدوات مبتكرة (السندات الخضراء، التمويل الممزوج، الرقمنة المالية).
4. تقييم فعالية الأطر الدولية الثلاثة (أجندة 2030، اتفاق باريس، أجندة أديس أبابا) من حيث قدرتها على سد الفجوة التمويلية.
5. إجراء مقارنات معمقة ودراسات حالة لعدد مختار من دول افريقيا جنوب الصحراء لاستخلاص عوامل النجاح والفشل في تعبئة التمويل المستدام.
6. تقديم مقترحات عملية تسهم في بناء سياسات وطنية وإقليمية أكثر تكاملاً وفاعلية في استيعاب التمويل الدولي.

منهجية الدراسة والمخطط

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي المقارن، حيث تبدا الدراسة بإعطاء لمحة عامة عن الاطر الدولية و تمويل التنمية ومن ثم استقراء الواقع للتمويل الدولي اعتماداً على تحليل الاطر الدولية للتنمية المستدامة والمقارنة بين دول افريقيا جنوب الصحراء من حيث الاستفادة من الاطر الدولية لتمويل التنمية المستدامة وعليه قسمت الدراسة الى ثلاث مطالب تناول **المطلب الاول** الاطار النظري والمفاهيمي لتميل التنمية المستدامة والاطر الدولية وتناول **المطلب الثاني** فرص و تحديات تمويل التنمية المستدامة في ظل الأطر الدولية لتمويل التنمية في افريقيا جنوب الصحراء، فيما تناول **المطلب الثالث** التحليل المقارن والمناقشة.

ACCEPTED

المطلب الاول: الإطار النظري والمفاهيمي

الإطار المفاهيمي

يشكّل تمويل التنمية المستدامة أحد الركائز الأساسية في النقاشات الاقتصادية والسياسية المعاصرة إذ لا يقتصر على توفير الموارد المالية لتغطية احتياجات البنية التحتية والخدمات العامة، بل أصبح يشمل مفاهيم أوسع مثل التمويل الأخضر، التمويل المناخي، التمويل المبتكر، والشراكات متعددة الأطراف (Banga, 2019). ويستند هذا التحول إلى إدراك أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب مزيجاً من الأدوات التقليدية والحديثة إضافة إلى إصلاحات مؤسسية تعزز كفاءة تعبئة الموارد، ويقوم الإطار المفاهيمي على ثلاثة أبعاد مترابطة:

البعد المفاهيمي: حيث يُعرّف التمويل المستدام باعتباره آلية توازن بين البعد الاقتصادي (النمو الشامل)، البعد الاجتماعي (العدالة والمساواة)، والبعد البيئي (حماية الموارد ومواجهة تغير المناخ) (United Nations, 2015).

البعد المؤسسي الدولي: والمتمثل في الأطر المرجعية العالمية الثلاثة (أجندة 2030، اتفاق باريس للمناخ، أجندة أديس أبابا لتمويل التنمية).

البعد التطبيقي الإقليمي: والذي يعكس كيفية تفاعل الدول الأفريقية جنوب الصحراء مع هذه الأطر، والقدرة على تحويلها إلى سياسات تمويلية عملية.

غير أن هذا التفاعل يكشف عن إشكالية مركزية: هل تشكل هذه الأطر أداة تمكين لتحقيق التنمية المستدامة، أم أنها تعيد إنتاج أنماط التبعية المالية والشروط المقيّدة؟ (Zucman, 2020).

الإطار النظري

الدراسات السابقة

تنوعت الأدبيات التي تناولت تمويل التنمية المستدامة في أفريقيا جنوب الصحراء، ونستطيع تصنيفها في ثلاث اتجاهات رئيسية:

الدراسات المتعلقة بالفجوة التمويلية

دراسة (UNCTAD, 2022) و(Banga (2019: تحدثت هذه الدراسات عن أن الفجوة التمويلية في المنطقة تتجاوز 300 مليار دولار سنويا وهو ما يفوق قدرة الموارد المحلية كما عملت على تحليل فرص التمويل الممزوج (Blended Finance)في أفريقيا واكدت أن الإفراط في الاعتماد على المساعدات الخارجية يضعف الاستدامة المالية، وتجلت نقاط القوة لهذه الدراسات في انها وفرت تقديرات كمية دقيقة للفجوة التمويلية اعتمدت على بيانات محدثة وذات مصداقية من مؤسسات دولية كما أبرزت محدودية الموارد المحلية مقارنة بحجم الفجوة وكذلك ركزت على التمويل الممزوج (Blended Finance) كآلية مبتكرة لسد الفجوة وكشفت عن مخاطر الإفراط في الاعتماد على المساعدات الخارجية كما اعتمدت على تحليل نوعي موسع للأدوات المالية المتاحة، لكن عانت هذه الدراسات من عدة نقاط ضعف حيث لم تقدم حلول عملية أو نماذج تمويلية بديلة، ركزت بصورة مفرطة على جانبين الجانب الكمي دون تحليل عميق لجذور المشكلة المؤسسية أو الهيكلية، جانب التمويل الممزوج دون اختبار فعاليته عمليا في بيئة أفريقيا وقامت بتعميمه على المنطقة دون مراعاة الفوارق بين الدول، كما ان اعتمادها على أدبيات نظرية أكثر من البيانات الميدانية اظهر ضعف في الربط بين التمويل الممزوج والتنمية المستدامة بمؤشراتها المختلفة مما خلق فجوات منهجية تمثلت في غياب مقاربة تحليلية تدمج بين العوامل الاقتصادية والحوكميّة كما انها لم تستخدم منهج مقارن أو دراسات حالة لتوضيح التباينات وبالتالي غياب الأدلة التجريبية والدراسات الكمية، لم يقدم إطارا لقياس أثر التمويل الممزوج على تقليص الفجوة التمويلية.

الدراسات حول التمويل المناخي والأطر الدولية

دراسة Agyemang-Badu et al. (2022) و(2021) OECD: تناولت هذه الدراسات أثر اتفاق باريس على قدرة غانا ودول غرب أفريقيا في تعبئة التمويل المناخي، كما اظهرت فجوة واضحة بين الالتزامات الدولية وحجم التمويل الفعلي، وكذلك ناقشت اختلال التوازن في توزيع التمويل المناخي بين الشمال والجنوب مؤكدة صعوبة مواءمة التعاون الإنمائي مع متطلبات العمل المناخي مما اعطى هذه الدراسات نقاط قوة تمثلت في تناولها لأثر اتفاق باريس مباشرة على دولة (غانا) مع إمكانية التعميم إقليميا كما كشفت بوضوح عن الفجوة بين الالتزامات الدولية والتمويل الفعلي واعتمدت على تحليل السياسات والأطر الدولية بشكل نقدي، ومقدرة على التحليل المعمق لاختلال التوازن بين الشمال والجنوب في التمويل المناخي وشمولية معالجة إشكاليات التعاون الإنمائي والتمويل المناخي كما انها استندت إلى بيانات ضخمة وعابرة للدول ولكن ظهرت نقاط الضعف في محدودية التغطية الجغرافية (التركيز على غانا ودول غرب أفريقيا فقط)، لم تقدم حلول عملية لتقليص فجوة الالتزامات و ظهر اعتماد أكبر على التوصيف الوصفي بدلاً من التحليل الكمي الدقيق، كما انها ركزت على المنظور الخارجي الذي يغلب عليه الطابع المؤسسي الغربي ما قد يقلل من ملاءمته لأفريقيا ولم تتناول بشكل كافٍ دور الحكومات الأفريقية في تحسين الجاهزية لاستقبال التمويل وركزت على التمويل المناخي دون الربط الواضح مع التنمية المستدامة الشاملة كل هذا ادى الى ظهور فجوات منهجية تمثلت في غياب أدوات قياس كمية لأثر الالتزامات على الأداء التنموي والمناخي وافتقار للمقارنة بين دول ذات أوضاع متباينة داخل القارة ظهر في غياب المنهج

ACCEPTED

الميداني أو دراسات الحالة الأفريقية المباشرة مما ادى الى ضعف في تحليل آليات التنفيذ على المستوى المحلي.

الدراسات النقدية حول الحوكمة والموارد المحلية

دراسة Kumi (2019) و Zucman (2020) و Anyanwu (2020) و Al-Koni et al., 2025

ركزت هذه الدراسات على تجربة غانا موضحة أن ضعف الحوكمة الضريبية واتساع الاقتصاد غير الرسمي من أبرز معوقات تعبئة الموارد المحلية، كما حللت أثر المساعدات الدولية على التنمية في أفريقيا واشارت إلى أن الفساد وضعف المؤسسات يحدّان من فعاليتها، أظهرت أن التدفقات المالية غير المشروعة تمثل نزيفا سنويا ضخما للقارة بما يفوق ما تحصل عليه من مساعدات كما انها عمدت الى تحليل دقيق لتجربة غانا مع التركيز على الحوكمة الضريبية وإبراز دور الاقتصاد غير الرسمي كمعيق رئيسي لتعبئة الموارد وعملت على الربط مباشر بين ضعف الحوكمة وأداء التنمية ومن ثم تجلت نقاط القوة لهذه الدراسات في تناولها للعلاقة بين المساعدات الدولية والتنمية في أفريقيا بشكل نقدي، تسليط الضوء على أثر الفساد وضعف المؤسسات وتقديم تحليل نظري غني يستند إلى تجارب سابقة وقامت بإبراز حجم التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا كما وفرت بيانات كمية صادمة توضح حجم النزيف المالي و طرحت نقاشا عالميا حول العدالة الضريبية والحوكمة المالية ولكن تبين ان هنالك عدة نقاط ضعف للدراسة تمثلت في محدودية التعميم على بقية دول أفريقيا جنوب الصحراء، التركيز على الجانب الضريبي دون بحث أدوات تعبئة موارد أخرى ومحدودية استخدام بيانات كمية حديثة لقياس أثر المساعدات، ولم تتناول الفروقات بين الدول أو طبيعة المساعدات المختلفة وركزت على منظور عام دون التركيز على حالات محددة، اهتمت بالبعد الخارجي (التدفقات غير المشروعة) دون تحليل كافٍ للدور المحلي، لم تظهر بيانات دقيقة مما قد يثير تساؤلات حول بعض التقديرات وغياب الربط المباشر بين التدفقات غير المشروعة والتنمية المستدامة مما ادى الى ظهر فجوات بحثية تمثلت في غياب مقاربة مقارنة أو إقليمية كما ان الدراسة لم تدمج البعد الدولي (مثل التدفقات المالية أو المساعدات) مع البعد المحلي. وغاب المنهج التجريبي أو القياسي لقياس العلاقة بين المساعدات والتنمية لم تتطرق إلى بدائل عملية لتجاوز الفساد وضعف المؤسسات. مما ادى الى غياب دمج البعد المحلي مع الدولي (كيف تستجيب الحكومات لهذه التدفقات)، ولم تُقدَّم نماذج قياسية توضح العلاقة بين النزيف المالي ومؤشرات التنمية المستدامة.

التحليل النقدي للأدبيات

بالرغم من ثراء هذه الأدبيات إلا أنها تكشف عن عدة ثغرات أساسية:

1. **محدودية المقارنات الإقليمية** :معظم الدراسات ركزت على حالة دولة واحدة أو بيانات عامة، دون تحليل مقارن معمق بين دول الإقليم.
2. **ضعف التكامل بين الأطر الدولية الثلاثة** :حيث تناولت الدراسات كل إطار على حدة، دون معالجة شمولية لتأثيرها المشترك على واقع التمويل.
3. **قصور المنظور العربي والإقليمي** :ندرة الدراسات التي تدمج السياق الأفريقي مع التحليل الأكاديمي العربي أو الإقليمي.
4. **غياب البعد التطبيقي** :إذ تركز أغلب الدراسات على التحليل الكمي دون ربطه برؤى الممارسين المحليين أو دراسات الحالة الواقعية.
5. **الفجوة البحثية ومساهمة الدراسة الحالية:** يمكن تلخيص الفجوة البحثية في أن أغلب الأدبيات تناولت التمويل من منظور كلي أو دولي لكنها لم تُجرِ تحليلا تكامليا يربط بين المستوى العالمي (الأطر الدولية الثلاثة) والمستوى الإقليمي (خصوصية دول أفريقيا جنوب الصحراء).

وتأتي مساهمة هذه الدراسة لسد هذه الفجوة من خلال:

1. تحليل نقدي مقارن للأطر الدولية الثلاثة (أجندة 2030، اتفاق باريس، أجندة أديس أبابا).
2. ربط هذه الأطر بالسياق الإقليمي في أفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة.(2015–2025)
3. تقديم شواهد عملية من دراسات حالة (لعدد ثماني دول) لإظهار كيف تتفاعل هذه الدول مع الأطر الدولية مع إبراز عوامل النجاح والفشل.

المطلب الثاني: فرص وتحديات تمويل التنمية المستدامة في ظل الأطر الدولية

ظهر مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة بشكل رسمي في تقرير "مستقبلنا المشترك" الصادر عن لجنة برونتلاند عام 1987، حيث عُرّفت التنمية المستدامة بأنها: "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة" (World Commission on Environment and Development, 1987)، وقد تطور المفهوم ليصبح أكثر شمولا خاصة بعد تبني أجندة 2030، التي حددت ثلاثة أبعاد متداخلة للتنمية المستدامة حيث إن فهم أبعاد التنمية المستدامة يُعد أساسيا لتقييم كفاءة التمويل التنموي، خاصة في الدول الهشة مثل أفريقيا جنوب الصحراء تمثلت في: (United Nations, 2015)

- البعد الاقتصادي: تحقيق نمو اقتصادي شامل، وفرص عمل لائقة، وابتكار، وبنية تحتية مستدامة.
- البعد الاجتماعي: تقليص الفجوات الاجتماعية، تحسين التعليم والصحة، تعزيز العدالة والمساواة بين الجنسين.

Published: An-Najah National University, Nablus, Palestine

- البعد البيئي :الحفاظ على الموارد الطبيعية، مواجهة التغير المناخي، والانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون

مصادر تمويل التنمية

يمكن تصنيف مصادر تمويل التنمية المستدامة إلى نوعين رئيسيين:

التمويل المحلي: يشمل الإيرادات الضريبية، العوائد من الموارد الطبيعية، رسوم الخدمات، الاقتراض المحلي، والتمويل غير الرسمي. غالبًا ما تواجه الدول منخفضة الدخل تحديات في تعبئة الموارد الداخلية بسبب ضعف النظام الضريبي، وانتشار الاقتصاد غير الرسمي (OECD, 2021)

التمويل الدولي: ويتضمن المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA)، القروض التنموية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، السندات الدولية، والتمويل المبتكر مثل التمويل المناخي أو السندات الخضراء. تعتمد العديد من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء اعتمادا كبيرا على هذه المصادر، ما يعرّضها لمخاطر التمويل المشروط أو غير المستقر (UNCTAD, 2022).

الأطر الدولية المؤثرة في تمويل التنمية المستدامة

أجندة 2030 للتنمية المستدامة: تمثل الإطار الأشمل للتنمية المستدامة على المستوى العالمي، وقد اعتمدتها الأمم المتحدة عام 2015. تشمل 17 هدفًا و169 غاية تتناول الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية. تؤكد الأجندة على أهمية التمويل بوصفه حجر الزاوية في تنفيذ الأهداف، وتشدد على ضرورة "تعبئة مصادر تمويل متنوعة ومستدامة (United Nations, 2015)".

اتفاق باريس للمناخ: أُبرم في عام 2015 ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ويهدف إلى الحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض إلى أقل من درجتين مئويتين. يشمل الاتفاق التزامًا من الدول المتقدمة بتقديم تمويل مناخي للدول النامية يصل إلى 100 مليار دولار سنويًا. هذا التمويل يُفترض أن يدعم مشروعات التكيف والتخفيف من آثار التغير المناخي، وهو ما يشكل جزءًا جوهريًا من أبعاد التنمية المستدامة (UNFCCC, 2015).

أجندة أديس أبابا لتمويل التنمية: اعتمدت خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لتمويل التنمية في أديس أبابا عام 2015، وتُعد مكمّلة لأجندة 2030. تشدد على تعزيز الموارد المحلية، وتحسين الكفاءة المالية، وتقوية الشراكات بين القطاعين العام والخاص، كما تطرح مقاربة شاملة تجمع بين التمويل المحلي والدولي، العام والخاص، التقليدي والمبتكر (UN, 2015).

الإطار التحليلي للأطر الدولية المؤثرة في تمويل التنمية في دول إفريقيا جنوب الصحراء

يعتمد تحليل الأطر الدولية ذات الصلة بتمويل التنمية المستدامة على مقاربة متعددة المستويات يمكن من خلالها فهم التداخل بين المرجعيات المعيارية العالمية، وأدوات التمويل المناخي، وآليات التمويل الإنمائي، وإصلاحات الحوكمة المالية، والأطر الإقليمية الإفريقية. ويمكن تفصيل هذا الإطار على النحو الآتي:

1. الأطر المعيارية الكلية: وتشمل أجندة 2030 للتنمية المستدامة التي تشكّل المرجعية الأشمل لأهداف التنمية، وأجندة 2063 للاتحاد الإفريقي التي تعكس الرؤية الإقليمية، وتُعطي شرعية لتوجيه الموارد نحو التكامل الاقتصادي والبنية التحتية.
2. الأطر المناخية: يمثل اتفاق باريس للمناخ وما تلاه من التزامات التمويل المناخي (100 مليار دولار سنويا وما بعده) البعد البيئي والمالي للتنمية، مع تفعيل صناديق مثل صندوق المناخ الأخضر وصندوق الخسائر والأضرار، إضافةً إلى آليات أسواق الكربون وشراكات الانتقال العادل للطاقة.
3. أطر تمويل التنمية :(Financing for Development) يتجسّد في أجندة أديس أبابا (2015) التي تؤكد على تعبئة الموارد المحلية، والحد من التدفقات المالية غير المشروعة، وتعزيز التمويل المختلط، وتكملها مبادرات تتبع المساعدات والتمويل الممزوج (TOSSD)، (OECD).
4. أطر الدين واستدامته: يشمل ذلك مبادرة تعليق خدمة الدين (DSSI) والإطار المشترك لمجموعة العشرين، إضافة إلى إطار استدامة الدين لبلدان الدخل المنخفض (LIC-DSF)، التي تُوجّه شروط الاقتراض وإعادة الهيكلة.
5. إصلاحات بنوك التنمية متعددة الأطراف وصناديقها: مثل جمعية التنمية الدولية (IDA) وصندوق الصمود والاستدامة (RST) لدى صندوق النقد، إضافة إلى إصلاحات البنك الدولي لزيادة أدوات الضمان وتعبئة رأس المال الخاص.
6. الأطر الإقليمية الإفريقية: وفي مقدمتها منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) التي تعزز الجاذبية الاستثمارية، وتحالف البنية التحتية الخضراء (AGIA)، ومبادرة الأسواق الكربونية الإفريقية (ACMI)، وهي أدوات إقليمية لتوسيع قاعدة التمويل.

إن هذا الإطار التحليلي يُبرز أن تمويل التنمية في إفريقيا جنوب الصحراء لا يمكن فهمه عبر بُعد واحد فقط، بل من خلال شبكة متكاملة من الالتزامات والمعايير العالمية،

ACCEPTED

وصناديق المناخ والتمويل الإنمائي، وآليات إدارة الدين، والإصلاحات المؤسسية، والمبادرات الإقليمية، وهو ما يستدعي مقاربة شمولية تراعي التفاعل بين هذه المستويات في تقييم التحديات ورصد الفرص.

تحديات التمويل في أفريقيا جنوب الصحراء

تشهد أفريقيا جنوب الصحراء نموا اقتصاديا متواضعا يتراوح ما بين 3.5 % إلى 4 ٪ سنويًا، وهو أقل من المعدلات المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) بحوالي 4 % سنويًا (IMF, 2024 a)، وعلى الرغم من تحسن بعض المؤشرات إلا أن الفقر المدقع يظل انتشارا واسعا؛ فقد ارتفع عدد الفقراء في المنطقة من 448 مليون عام 2022 إلى 464 مليون في 2024، بينما ارتفع عدد سكان القارة الذين لا يستطيعون تحمل نظام غذائي صحي إلى أكثر من مليار (AP News, 2025)، ويعاني المشهد الاقتصادي من ضعف التنوع، انخفاض الاستثمار المحلي والأجنبي، ونحو 25 % فقط من الشركات الصغيرة تستخدم التمويل البنكي (Reddit/Business survey)، كما تشير تقديرات المؤسسة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة والبنك الدولي إلى أن المنطقة تحتاج إلى نحو 1.3 تريليون دولار سنويا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تمكّن الدول من تعبئة حوالي 50٪ فقط من هذا المبلغ (Brookings, 2024) ، أما في مجال التكيّف مع التغير المناخي فإن التكاليف السنوية تتراوح بين 30 و50 مليار دولار إضافية، بينما تمويل المشروع المناخي وصل إلى 43.7 مليار دولار فقط في 2021–2022، أي نحو 20 ٪ فقط من الاحتياجات (Wikipedia Climate finance Africa, 2024) ويُضاف إلى ذلك أن خدمة الديون ارتفعت بشكل حاد، فقد بلغ إجمالي خدمة الدين في 2024 حوالي 163 مليار دولار، مقارنة بـ61 مليار عام 2010، في ظل ارتفاع الدين الخارجي من نحو 1.12 تريليون إلى 1.15 تريليون دولار.(AfDB)، لذلك يمكننا تلخيص التحديات الرئيسية في :

ضعف القدرات المحلية: تواجه دول الإقليم ضعفًا في تعبئة الموارد المحلية بسبب القواعد الضريبية الضيقة، التهرب الضريبي، وقيود القدرات المؤسسية في الإدارة المالية ومشروعات التنمية (IMF, 2024 b)، كما أن نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي منخفضة، بينما تبلغ تكلفة الاقتراض الداخلي معدلات فائدة تراوح 20–25 ٪ سنويًا، وهو أعلى بكثير بالمقارنة مع مناطق أخرى (IMF Business constraints/Reddit)

ضعف الحوكمة: تعاني بعض الدول من ضعف في الإنفاق العام وكفاءة الموارد، مع انتشار الفساد وتسرب الأموال (illicit financial flows) مما يقلل من انتشار الحوكمة والتي حازت اهتمام عالمي كبير نظراً لتنامي أهميتها في الحد من ممارسة الفساد الاداري والمالي (Alkoni, 2025)، وكذلك، مما يقلص الموارد المتاحة للتنمية (The Guardian, 2024)، كما تسهم الديون المرهقة في الحد من قدرة الحكومات على الاستثمار في قطاعات اجتماعية أساسية، مما يحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة(FT, 2024) .

شروط التمويل الخارجي: يتعرض التمويل الدولي (بما في ذلك القروض والمساعدات المشروطة) لقيود معقدة، وغالبًا ما تفرض شروطًا بيروقراطية طويلة للوصول إلى الصناديق، خاصة المناخية منها (IMF climate funds, 2022) كما أن الدول الإفريقية غالبًا ما تدفع "علاوة إفريقيا" عند اقتراضها من الأسواق العالمية، وسجلت مراجعات نقدية أن القروض المرتبطة بالموارد الطبيعية أو القروض غير الشفافة، تؤدي إلى استغلال مالي وعدم استدامة (AP News, 2024).

تقلبات التمويل المناخي: على الرغم من تنامي التمويل المناخي إلى نحو 43–44 مليار دولار سنويًا، فإنها لا تزال تمثل نحو 20 ٪ فقط من التكاليف المطلوبة، خاصة فيما يتعلق بالتكيف والتخفيف من آثار التغير المناخي (Wikipedia, 2024)، كما أن تأخر تنفيذ المشاريع، وصعوبة الحصول على اعتماد مؤسساتي للتأهل للصناديق الدولية، يحد من إمكانية الوصول التمويل المناخي (IMF, 2022).

مما يعني أن التحديات التمويلية متعددة الأبعاد، تتداخل فيها العوامل المحلية والإقليمية والدولية، وهو ما يشكل خلفية أساسية لفهم فجوة التمويل في الدول الافريقية جنوب الصحراء.

الفرص المتاحة لتحسين التمويل في أفريقيا جنوب الصحراء

رغم التحديات الهيكلية التي تعاني منها المنطقة، فإن هناك فرصا واعدة لتحسين تمويل التنمية المستدامة، سواء من خلال إصلاحات محلية أو أدوات تمويل مبتكرة تدعمها الأطر الدولية فيما يلي أبرز هذه الفرص:

الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs): تُعد الشراكات بين القطاعين العام والخاص آلية فعّالة لتخفيف العبء المالي عن الحكومات وتحفيز الاستثمارات في البنية التحتية والطاقة والتعليم والصحة. وقد أظهرت تجارب بعض دول الإقليم مثل كينيا ورواندا والسنغال أن تفعيل الأطر القانونية والتنظيمية لهذه الشراكات يعزز من مشاركة القطاع الخاص ويزيد من كفاءة الإنفاق(World Bank, 2023) . غير أن نجاح الشراكات يعتمد على عدة اشياء تتمثل في: بيئة استثمارية مستقرة، وضوح آليات تقاسم المخاطر، حوكمة شفافة لعقود المشاريع (AfDB, 2022)، و وفقًا للبنك الدولي، فإن مشروعات الشراكة في البنية التحتية يمكن أن ترفع العائد على الإنفاق بنسبة تصل إلى 20–30% مقارنة بالمشروعات العامة التقليدية (World Bank, 2023).

ACCEPTED

التمويل الأخضر والسندات الخضراء: يُعد التمويل الأخضر من أبرز الأدوات المستحدثة في دعم التنمية المستدامة، حيث يهدف إلى تمويل مشروعات تراعي الاعتبارات البيئية، خاصة في مجالات الطاقة المتجددة، النقل المستدام، الزراعة الذكية مناخيًا، وإدارة المياه، وقد بدأت بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء إصدار سندات خضراء، مثل نيجيريا وجنوب أفريقيا، بدعم من مؤسسات دولية مثل البنك الدولي وAfDB (Climate Bonds Initiative, 2023). هذه الأدوات تساعد في: تنويع مصادر التمويل، اجتذاب مستثمرين مؤسسيين من خارج المنطقة، رفع تصنيف الجدارة البيئية والتمويلية للدول، ورغم أن السوق لا تزال ناشئة، فإن التقديرات تشير إلى إمكانية وصول إصدارات السندات الخضراء في المنطقة إلى 10 مليارات دولار سنويا خلال السنوات الخمس القادمة(OECD, 2023) .

تعبئة الموارد المحلية (الإصلاح الضريبي، الحد من التهرب): يمثل تحسين تعبئة الموارد المحلية أحد المرتكزات الأساسية لتعزيز الاستقلال المالي وتحقيق التمويل المستدام. ويمكن ذلك من خلال: توسيع القاعدة الضريبية: عبر ضم الاقتصاد غير الرسمي تدريجيًا، الإصلاح الضريبي الرقمي: لتقليل التهرب وزيادة الشفافية، مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة: التي تتسبب في خسائر سنوية تتجاوز 88.6 مليار دولار في أفريقيا وفقًا لتقرير الأمم المتحدة (UNCTAD, 2020)، كما يمكن للدول تحسين الإيرادات دون إثقال كاهل المواطنين، من خلال مراجعة الإعفاءات الضريبية غير الفعالة وتعزيز الضرائب البيئية (IMF, 2022).

التحول الرقمي في تعبئة الموارد: يمثل التحول الرقمي أداة قوية في تحسين كفاءة النظم المالية وتحقيق الشمول المالي. من خلال اعتماد تقنيات مثل: أنظمة الدفع الإلكترونية (مثل M-Pesaفي كينيا). منصات الضرائب الرقمية لتحسين التحصيل، سلاسل الكتل (Blockchain) في تتبع الإنفاق العام والحد من الفساد، تشير تجارب مثل رواندا وكينيا إلى أن الرقمنة يمكن أن ترفع معدل التحصيل الضريبي بنسبة تتجاوز 15٪ خلال 3–5 سنوات (AfDB, 2022; IMF, 2021)، كما تساهم الرقمنة في: تعزيز الشفافية المالية، تحسين ثقة المستثمرين، توسيع نطاق الشمول المالي، خاصة للفئات الريفية والنساء.

المطلب الثالث: التحليل والمناقشة

الأطر الدولية المؤثرة في تمويل التنمية المستدامة والعلاقة بينها والواقع المحلي

تشكل الأطر الدولية الثلاثة: أجندة 2030 للتنمية المستدامة، اتفاق باريس للمناخ، وأجندة أديس أبابا لتمويل التنمية المرجعية الأساسية التي توجه سياسات التمويل على المستوى العالمي كما انها ترتكز على تأسيس إطار تمويلي متكامل ومستدام، غير أن فعاليتها في السياق الأفريقي خاصة تطبيقها في أفريقيا جنوب الصحراء يواجه عدة فجوات ما زالت محل جدل، حيث انها من جانب الإجراءات البيروقراطية ومحدودية القدرات المؤسسية تحدّ من قدرة الدول على الوصول إلى التمويل الدولي، خاصة المناخي (APRI, 2022) او من حيث التمويل الدولي والذي غالبا ما يكون في صورة قروض بتكاليف مرتفعة تؤدي لدين مُرهق بدلا من منح مناسبة (IMF, 2021)، لكن في الوقت ذاته تضمنت برامج مثل Africa Climate Change Fund والبنك الأفريقي للتنمية دعما ملموسا للتكيف والمشروعات الخضراء ما يشير إلى أن الأطر الدولية تُوفر أدوات ممكنة لكنها بحاجة إلى تحسين توافقها مع واقع الدول وتمكين المؤسسات من استخدامها فعليا إذ يتضح أن الفجوة التمويلية القائمة تعكس تباينا كبيرا بين المبادئ المعلنة وآليات التنفيذ، ويمكننا مناقشة هذه الاطر الثلاث من خلال التركيز على نقاط القوة والضعف والاثر على دول افريقيا جنوب الصحراء:

أجندة 2030 للتنمية المستدامة: اعتمدت الأمم المتحدة أجندة 2030 كإطار عالمي شامل يتضمن 17هدفا و169 غاية، تُغطي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية (UN, 2015)، وقد شددت الأجندة على أهمية التمويل باعتباره حجر الزاوية لتحقيق الأهداف حيث تمثلت:

- **نقاط القوة في:** انها وفرت إطارا شاملا يربط بين جميع أبعاد التنمية كما أكدت على ضرورة تنويع مصادر التمويل (المحلية، الدولية، الخاصة، والمبتكرة).
- **نقاط الضعف في:** غياب آليات إلزامية أو واضحة لتعبئة التمويل إذ تُرك الأمر لاجتهادات الدول والمؤسسات، تركيز أكبر على وضع الأهداف والمؤشرات مقابل ضعف في تحديد كيفية سد الفجوة التمويلية.
- **الاثر على دول افريقيا جنوب الصحراء في**: رغم اعتماد الأجندة من معظم دول المنطقة إلا أن ضعف الموارد المحلية وضيق القاعدة الضريبية جعل تنفيذها محدودا كما أن غياب آلية تمويلية صلبة حوّل الأجندة إلى إطار معياري أكثر منه عملي.

اتفاق باريس للمناخ (2015): يهدف الاتفاق إلى الحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية إلى أقل من درجتين مئويتين مع التزام الدول المتقدمة بتوفير 100 مليار دولار سنويا لتمويل الدول النامية في جهود التكيف والتخفيف (UNFCCC, 2015) حيث تمثلت:

- **نقاط القوة في: انه** لأول مرة يتم الاعتراف عالميا بأهمية التمويل المناخي كجزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة وإلزام الدول المتقدمة بتقديم تمويل مناخي ولو على أساس طوعي.

- **نقاط الضعف في:** ضعف الالتزام الفعلي حيث لم يتحقق سوى جزء يسير من التمويل الموعود (Agyemang-Badu et al., 2022) هيمنة الطابع البيروقراطي في الوصول إلى الصناديق المناخية (مثل صندوق المناخ الأخضر)، ميل التمويل المناخي للتركيز على مشروعات مرتبطة بمصالح المانحين بدلا من أولويات الدول المستفيدة.
- **الاثر على دول افريقيا جنوب الصحراء في:** استفادت بعض الدول (مثل رواندا والسنغال) من التمويل المناخي لتطوير مشروعات الطاقة المتجددة والبنية التحتية الخضراء لكن معظم دول الإقليم واجهت صعوبة في الوصول إلى التمويل بسبب ضعف القدرات المؤسسية ومتطلبات الأهلية المعقدة.

أجندة أديس أبابا لتمويل التنمية (2015): جاءت هذه الأجندة كمكمّل لأجندة 2030 مركزة على تعبئة الموارد المحلية وتحسين الكفاءة المالية وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص (UN, 2015) وتمثلت:

- **نقاط القوة في: ان** سلطت الضوء على أهمية الإصلاح الضريبي وتوسيع القاعدة المحلية كمصدر أساسي للتمويل أكدت على ضرورة مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة التي تُضعف قدرة الدول على تعبئة الموارد كما شجعت على دمج التمويل التقليدي بالتمويل المبتكر (مثل السندات الخضراء).
- **نقاط الضعف في:** لم تُحدد أدوات عملية لدعم الإصلاحات الضريبية في الدول منخفضة القدرات، الاعتماد المفرط على تعبئة الموارد المحلية في حين تعاني فيه الدول من اقتصاد غير رسمي واسع النطاق (يصل إلى 60% من الناتج المحلي في بعض الدول).
- **الأثر على افريقيا جنوب الصحراء في:** على الرغم من وضوح مبادئ الأجندة إلا أن التطبيق العملي واجه عقبات بسبب ضعف الحوكمة، التهرب الضريبي، وتدفقات رأس المال غير المشروع (Zucman, 2020; Ghassan et al., 2025). هذا جعل الأجندة أقرب إلى إطار توجيهي من كونها خطة عمل قابلة للتنفيذ.

التحليل النقدي للأطر الثلاثة: عند النظر إلى الأطر الثلاثة بشكل تكاملي يتضح أنها وفرت إطارا معياريا عالميا لكنه غير كافٍ لمعالجة التحديات التمويلية في أفريقيا جنوب الصحراء حيث اتضح ان أجندة 2030: شاملة لكن دون آليات تمويل قوية، اتفاق باريس ركز على التمويل المناخي لكن الالتزامات لم تتحقق بالكامل، أجندة أديس أبابا: اعتمدت على الموارد المحلية لكنها لم تعالج محدودية البنية الضريبية والمؤسسية، وبالتالي فإن الفجوة لا تكمن في غياب الأطر الدولية بل في ضعف الترجمة العملية لها في السياق الأفريقي حيث يتطلب الأمر دمج هذه الأطر مع استراتيجيات وطنية قوية ودعم مؤسسي قادر على استيعاب التمويل الدولي وتوظيفه بفاعلية.

مدى مواءمة التمويل الدولي مع أولويات الدول الأفريقية

تبيّن الأدلة أن التمويل الدولي لا يتماشى دوما مع أولويات التنمية الوطنية على سبيل المثال غالبا ما تُمنح تمويلات ذات شروط تعسفية أو مرتبطة بمصالح المانحين دون مراعاة الأولويات المحلية مثل الأمن الغذائي أو الخدمات الاجتماعية الأساسية (South South North, 2021) لكن تحوّلا واضحا طرأ في دول مثل رواندا والسنغال اللتين نجحتا في جذب تمويل دولي موجه لمشروعات بيئية وتنموية مؤثرة عبر ضمان تغطية جزئية للضمانات الائتمانية مما عزز الثقة العالمية بمشروعات التنمية المحلية (AfDB-supported deals 2025)

لذلك تحليل العلاقة بين الأطر الدولية والواقع المحلي يشير إلى أن التمويل الدولي يمثل خيارا مهما ولكن مشروطا وغير كافٍ إذا لم يصاحبه تمكين مؤسسي أما النماذج الناجحة في رواندا والسنغال فتبرز كيف يمكن توظيف التمويل الدولي بذكاء لتحقيق نتائج مستدامة خاصة حين يُدعم بضمانات ائتمانية واستراتيجيات وطنية واضحة وبيئة تشريعية جاذبة. كما ان الشفافية المالية تؤدي الى الإفصاح المنهجي عن معلومات مالية دقيقة وشاملة وفي الوقت المناسب من قبل المنظمات أو الحكومات لأصحاب المصلحة، مما يضمن المساءلة ويقلل من عدم التماثل في المعلومات (Amarna, 2025).

من خلال بعض الجداول التحليلية يمكننا مناقشة تمويل التنمية المستدامة من خلال الاطر الدولية

جدل (1): بيانات رقمية داعمة.

المؤشر	القيمة	ملاحظات
الفجوة التمويلية السنوية للتنمية المستدامة في أفريقيا جنوب الصحراء	300 مليار دولار (2023)	تمثل الفرق بين الاحتياجات والموارد المحلية والدولية المتاحة
نسبة الاقتصاد غير الرسمي من إجمالي الناتج المحلي	40–60%	تؤثر على قدرة الحكومات في تحصيل الضرائب
حجم إصدارات السندات الخضراء في المنطقة (2024)	8.5 مليار دولار	ارتفاع ملحوظ عن السنوات السابقة، مؤشر على زيادة الوعي بالتمويل الأخضر
متوسط تكلفة القروض الدولية لدول أفريقيا جنوب الصحراء	6.5% سنويًا	تمثل عبئًا ثقيلًا مقارنة بالدول النامية الأخرى
نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي (متوسط المنطقة)	16%	منخفضة مقارنة بالمستويات العالمية المطلوبة لتحقيق التنمية المستدامة

المصدر: اعداد الباحث استعانة بالبيانات والمعلومات على الشبكة العنكبوتية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية، Climate Bonds Initiative، 2025

ACCEPTED

جدل (2): مقارنة بين التحديات والفرص التمويلية في أفريقيا جنوب الصحراء.

المحور	الفرص	التحديات
الموارد المحلية	إصلاح ضريبي رقمي، مكافحة التهرب، توسيع القاعدة الضريبية	انخفاض التحصيل الضريبي، هيمنة الاقتصاد غير الرسمي
التمويل الخارجي	شراكات دولية مرنة، سندات خضراء، دعم فني من مؤسسات متعددة الأطراف	قروض مكلفة، شروط مانحين، بيروقراطية
التمويل المناخي	دعم دولي متزايد، برامج ضمانات ائتمانية، تمويل مختلط	تأخر في الوصول، ضعف القدرة المؤسسية
الحوكمة	التحول الرقمي، أنظمة تتبع الإنفاق، تقارير دولية للرقابة	ضعف الشفافية، تدفقات مالية غير مشروعة

المصدر: اعداد الباحث استعانة بالبيانات والمعلومات على الشبكة العنكبوتية،2025

استعانة بتحليل تفصيلي فيما يلي جدول مقارن يمر عبر أقاليم أفريقيا جنوب الصحراء (غرب، شرق، وسط، جنوب) ويشمل نماذج دول نجحت وأخرى لم تستفد بالقدر المطلوب مع مراعاة التنوع في نوع التمويل والمجالات المستهدفة ليشمل مؤشرات كمية للأثر التنموي) مثل: زيادة نسبة الطاقة المتجددة، تحسن الوصول إلى الكهرباء، انخفاض الانبعاثات، أو تحسن مؤشرات اجتماعي:

جدول (3): مقارنة تحليلية لنماذج تمويل مستدام ناجح وغير ناجح في أفريقيا جنوب الصحراء.

الدولة	نوع التمويل	المبلغ	المجال المستهدف	عوامل النجاح / الإخفاق	مؤشرات الأثر الكمي
رواندا (شرق أفريقيا)	قرض بيئيESG	200مليون يورو	بنية تحتية حضرية خضراء، صحة، تعليم	**نجاح** :خطة وطنية واضحة، دعم ضماني، شراكة معAfDB	60% زيادة في الوصول للكهرباء (2010–2020)، خفض معدل الفقر الحضري بـ 10%
السنغال (غرب أفريقيا)	قرض سيادي مستدام	500مليون دولار	طاقة متجددة، بنية اجتماعية، مقاومة التغير المناخي	**نجاح** :تحديث قوانين PPP، دعم متعدد الأطراف، بيئة قانونية جاذبة	30% من الكهرباء من الطاقة المتجددة (2021)، تحسين الوصول للمياه النظيفة بنسبة 15%
نيجيريا (غرب أفريقيا)	سندات خضراء محلية ودولية	300مليون دولار (2017–2019)	طاقة شمسية، كفاءة الطاقة، النقل المستدام	**تباين** :قوة السوق المحلي، لكن ضعف الحوكمة حدّ من الاستفادة	10% فقط من التمويل ذهب لمشروعات مكتملة، انخفاض محدود بانبعاثات النقل
كينيا (شرق أفريقيا)	شراكة PPP مع مؤسسات مانحة	1مليار دولار	البنية التحتية للطاقة المتجددة (جيوحرارية ورياح)	**نجاح نسبي** :بيئة استثمارية داعمة، اعتماد كبير على التمويل الخارجي	45% من الكهرباء من الجيوحرارية (2020)، ارتفاع نسبة الوصول للكهرباء من 28% إلى 70% (2000–2020)
زامبيا (جنوب أفريقيا)	سندات سيادية خضراء	750مليون دولار	مشروعات زراعية ومياه وطاقة	**إخفاق نسبي** :أزمة ديون، ضعف الثقة الدولية	تعثر سداد السندات 2020، لم تحقق الأهداف في زيادة الريف الموصول بالكهرباء (بقي عند 40%)
غانا (غرب أفريقيا)	منح تمويل مناخي دولية	250مليون دولار	الزراعة المستدامة، إدارة الغابات	**إخفاق نسبي** :ضعف الحوكمة الضريبية، محدودية الامتصاص	2% فقط من التمويل الموعود تم صرفه (2015–2020)، تراجع نسبة الغابات بـ 8%
إثيوبيا (شرق أفريقيا)	تمويل متعدد الأطراف	600مليون دولار	مشروعات الري والزراعة المستدامة	**نجاح محدود** :تقدم في الري، عوائق بسبب النزاعات	500ألف هكتار إضافية ضمن الري الحديث، لكن 30% فقط من المستفيدين استمروا بسبب النزاع
الكونغو الديمقراطية (وسط أفريقيا)	دعم إنمائي دولي (منح)	400مليون دولار	إدارة الغابات والتنوع البيولوجي	**إخفاق** :فساد، ضعف رقابة	فقدان 500 ألف هكتار غابات (2015–2020)، صرف 50% من التمويل في أنشطة غير معلنة

المصدر: اعداد الباحث استعانة بالبيانات من مختلف المصادر على الشبكة العنكبوتية،2025

ACCEPTED

الخاتمة

تشكل قضية تمويل التنمية المستدامة في أفريقيا جنوب الصحراء تحديا مركبا يتجاوز حدود الموارد المالية ليشمل البنى المؤسسية، الحوكمة والعلاقات غير المتكافئة مع النظام المالي العالمي وقد بيّنت هذه الدراسة أن الفجوة التمويلية الواسعة والتي تُقدّر بمئات المليارات من الدولارات سنويا لا يمكن سدها من خلال الموارد المحلية المحدودة أو المساعدات التقليدية وحدها بل تتطلب مزيجا متكاملا من الأدوات المبتكرة والإصلاحات الوطنية والتعاون الدولي وبناء على ذلك فإن مساهمة هذه الدراسة تكمن في تقديم تحليل نقدي تكاملي يجمع بين الأطر الدولية الثلاثة والسياق الإقليمي الأفريقي ويكشف عن التحديات والفرص في آن واحد كما أنها تسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى مواءمة بين المستوى العالمي والوطني وإلى بناء مؤسسات قادرة على تحويل الموارد المالية محلية كانت أم دولية إلى نتائج تنموية حقيقية، وإن مستقبل التنمية المستدامة في أفريقيا جنوب الصحراء سيظل مرهونا بقدرة دول الإقليم على ابتكار أدوات تمويلية جديدة، تعزيز الحوكمة، وتوسيع نطاق التعاون الإقليمي والدولي والذي يمثل شرطا ضروريا لضمان أن تتحول الالتزامات الدولية من مجرد شعارات إلى واقع ملموس يسهم في بناء مستقبل أكثر عدالة واستدامة للأجيال القادمة.

نتائج الدراسة

من خلال التحليل النظري والميداني، يمكن تلخيص أهم النتائج على النحو التالي:

1. **اتساع الفجوة التمويلية:** تشير التقديرات إلى وجود فجوة سنوية تتجاوز 300 مليار دولار في تمويل التنمية المستدامة في أفريقيا جنوب الصحراء (UNCTAD, 2022). وتعجز الموارد المحلية عن تغطية هذه الاحتياجات مما يجعل الاعتماد على التمويل الدولي والمبتكر أمرا محوريا.
2. **ضعف الموائمة بين الاطر الدولية والاحتياجات الوطنية:** رغم تبني معظم الدول لأجندة 2030 إلا أن الأطر الدولية غالبا ما تقدم تمويلا مشروطا أو محدودا، وان اتفاق باريس وفر التزامات مالية مناخية لكن لم تُنفذ بالكامل، وأجندة أديس أبابا شجعت على تعبئة الموارد المحلية لكن دون معالجة ضعف البنية المؤسسية.
3. **تنوع الادوات التمويلية البديلة وتنامي فرصها:** برزت أدوات جديدة مثل السندات الخضراء (نيجيريا 2017، جنوب أفريقيا 2022)، التمويل الممزوج، والتحول الرقمي المالي (M-Pesa) في كينيا (كآليات واعدة لتعزيز التمويل المستدام هذه الأدوات تُظهر إمكانية تقليص الاعتماد على القروض التقليدية ذات الشروط المرهقة.
4. **أهمية القدرات الوطنية والاصلاح المؤسسي:** أثبتت تجارب رواندا والسنغال ونيجيريا أن النجاح في تعبئة التمويل يتطلب رؤية وطنية واضحة، إطار تشريعي محفز وحوكمة شفافة على سبيل المثال مكنت التعديلات القانونية في السنغال (2021) من تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
5. **محدودية الدراسات السابقة في الربط بين الأطر الثلاثة:** أظهرت المراجعة أن معظم الأدبيات تناولت الأطر الدولية بشكل منفصل بينما لم تقدم تحليلا تكامليا يوضح أثرها المشترك على التمويل في أفريقيا جنوب الصحراء وهو ما يجعل هذه الدراسة إضافة نوعية في الأدبيات.

توصيات الدراسة

استنادًا إلى النتائج السابقة، يمكن صياغة التوصيات التالية:

1. **تعزيز القدرات المؤسسية والحوكمة:** ينبغي على دول الإقليم الاستثمار في بناء مؤسسات مالية قوية، نظم ضريبية شفافة وآليات رقابية فعالة لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة فالأطر الدولية لن تحقق أثرا دون تمكين محلي مؤسسي.
2. **تنويع أدوات التمويل المبتكر:** تشجيع استخدام السندات الخضراء، التمويل الممزوج، الضمانات الائتمانية والرقمنة المالية لزيادة القدرة على جذب الاستثمارات المستدامة وتقليل الاعتماد على القروض التقليدية.
3. **مواءمة الاستراتيجيات الوطنية مع الأطر الدولية:** إعادة تصميم الخطط الوطنية بحيث تربط بوضوح بين أهداف التنمية (أجندة 2030)، التمويل المناخي (اتفاق باريس) وتعبئة الموارد المحلية (أجندة أديس أبابا).
4. **تعزيز التكامل الإقليمي:** إنشاء صناديق إقليمية مشتركة لدعم مشروعات البنية التحتية والطاقة المتجددة، وتبادل الخبرات بين الدول الأفريقية بما يرفع من كفاءة استخدام الموارد ويزيد من قوة التفاوض مع المؤسسات الدولية.
5. **تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص:** توسيع الأطر القانونية والتنظيمية لتشجيع استثمارات القطاع الخاص في التعليم، الصحة، والطاقة مع ضمان الشفافية وتقاسم المخاطر.
6. **مقارنة تجارب النجاح والفشل لاستخلاص الدروس:** الاستفادة من النماذج الناجحة (رواندا، السنغال، نيجيريا) وتحليل أسباب نجاحها مقابل التعثر في دول أخرى من أجل بناء سياسات أكثر واقعية وقابلة للتنفيذ.

بيانات الافصاح

- **الموافقة الاخلاقية والموافقة على المشاركة:** تم الاتفاق على المشاركة في هذا البحث وفقاً للإرشادات الخاصة بالمجلة.
- **توافر البيانات والموارد:** كافة البيانات الموارد متاحة عند الطلب.
- **مساهمة المؤلفين:** تم اعداد هذه الدراسة من قبل الباحثين الثلاث مناصفة بجهد مشترك مزع فيما بينهم.
- **تضارب المصالح:** لا يوجد تضارب في المصالح لاي طرف من خلال تصميم البحث وتقديمه وتقييمه.
- **التمويل:** لا يوجد اي تمويل مخصص لهذا البحث.
- **شكر وتقدير:** نتوجه بخالص الشكر والتجلة والتقدير للسادة هيئة التحرير في مجلة جامعة النجاح الوطنية وجميع

ACCEPTED

القائمين عليها على كل ما قدموه من دعم ارشاد (www.najah.edu)

Open Access

This article is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License, which permits use, sharing, adaptation distribution and reproduction in any medium or format, as long as you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons licence, and indicate if changes were made. The images or other third-party material in this article are included in the article's Creative Commons licence, unless indicated otherwise in a credit line to the material. If material is not included in the article's Creative Commons licence and your intended use is not permitted by statutory regulation or exceeds the permitted use, you will need to obtain permission directly from the copyright holder. To view a copy of this license, visit https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

References

- Africa Policy Research Institute (APRI). (2022). *Climate finance in Sub-Saharan Africa: Needs, challenges and opportunities to deliver the financial resources required to drive low carbon and climate-resilient development.* Africa Policy Research Institute.
- African Development Bank (AfDB). (2022). *Public-private partnerships in Africa: Building infrastructure for inclusive growth.* https://www.afdb.org
- Abor, J., Quartey, P., & Amidu, M. (2019). Financing Africa's development: The role of domestic resource mobilization. *Review of Development Finance, 9*(1), 20–29. https://doi.org/10.1016/j.rdf.2019.01.001
- Agyemang-Badu, A. A., Osei, C., & Adams, S. (2022). The Paris Agreement and climate finance in West Africa: Assessing the gap between commitments and delivery. *Environmental Economics and Policy Studies, 24*(3), 355–374. https://doi.org/10.1007/s10018-022-00335-9
- Al-Koni, S., Atout, S., & Shkukani, D. A. (2025). The Impact of Firm Characteristics and Corporate Governance on the Financial Risk Disclosure in the Annual Financial Reports of Banks and Insurance Companies listed on Palestine and Amman Stock Exchanges. *An-Najah University Journal for Law and Economics, 1*(2), 87–106. https://doi.org/10.35552/anujrle.1.2.2466
- Amarna, A., Hani, L. B., Mohsin, H., Al-daeef, H., Al-alawnh, N. A., & Samara, H. (2025). The Impact of Financial Transparency on the Quality of Financial and Banking Services. *An-Najah University Journal for Law and Economics, 1*(2), 151–168. https://doi.org/10.35552/anujrle.1.2.2436
- Anyanwu, J. C. (2020). Does foreign aid improve development in Africa? Evidence from panel data. *African Development Review, 32*(S1), 45–60. https://doi.org/10.1111/1467-8268.12450
- Banga, J. (2019). *Blended finance in the poorest countries: The need for a better approach.* ODI Research Report. Overseas Development Institute. https://odi.org/en/publications/blended-finance-in-the-poorest-countries-the-need-for-a-better-approach
- Carabajal, A. T., Orsot, A., Moudio, M. P. E., Haggai, T., Okonkwo, C. J., Jarrard III, G. T., & Selby, N. S. (2024). *Social and economic impact analysis of solar mini-grids in rural Africa: A cohort study from Kenya and Nigeria.*
- Chirambo, D., et al. (2023). Is Africa left behind in the global climate finance architecture: Redefining climate vulnerability and revamping the climate finance landscape—A comprehensive review. *Sustainability, 15*(17), 13036. https://doi.org/10.3390/su151713036
- Climate Bonds Initiative. (2023). *Green bond market summary – Africa.* https://www.climatebonds.net/resources/reports
- Collier, P., & Dollar, D. (2017). Aid allocation and poverty reduction in Sub-

ACCEPTED

- OECD. (2023). *Green finance and investment: Mobilizing bond markets for a low-carbon transition in Africa.* https://www.oecd.org
- SouthSouthNorth. (2024). *Managing high carbon assets for economic development and clean energy diversification & advancing sustainable finance for clean energy access – Safeguarding rural household financial assets.*
- UN (United Nations). (2015a). *Addis Ababa Action Agenda of the Third International Conference on Financing for Development.* United Nations. https://www.un.org/esa/ffd/ffd3
- UN (United Nations). (2015b). *Transforming our world: The 2030 agenda for sustainable development.* United Nations General Assembly. https://sdgs.un.org/2030agenda
- UNCTAD. (2020). *Economic development in Africa report 2020: Tackling illicit financial flows.* United Nations Conference on Trade and Development. https://unctad.org
- UNCTAD. (2022). *The least developed countries report 2022: The low-carbon transition and its daunting implications for structural transformation.* United Nations Conference on Trade and Development. https://unctad.org
- UNDP. (2022). *Sustainable development goals report 2022.* United Nations Development Programme. https://www.undp.org/publications/sustainable-development-goals-report-2022
- UNFCCC. (2015). *The Paris Agreement.* United Nations Framework Convention on Climate Change. https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement
- University of Cambridge Institute for Sustainability Leadership (CISL). (2024). *Financing Africa's low carbon green economy transition.*
- World Bank. (2023a). *Mobilizing the private sector to drive development in Africa.* https://www.worldbank.org

Saharan Africa. *African Development Review, 29*(S1), 104–118. https://doi.org/10.1111/1467-8268.12236

- Ghassan Daa,Abdulnaser Nour, Abrar Kh. Ajuly,(2025),The Influence of Value-Added Tax on the Financial Performance of the Palestinian Industrial Public Shareholding Companies Listed On the Palestine Exchange, *An-Najah University Journal for Law and Economics*,Vol(1),No1,2025. https://journals.najah.edu/journal/anujrle/details/
- International Monetary Fund (IMF). (2022). *Enhancing domestic resource mobilization in Sub-Saharan Africa.* https://www.imf.org
- Kindo, M., Ouoba, Y., & Kabore, F. P. (2023). Realizing the 2050 Paris climate agreement in West Africa: The role of financial inclusion and green investments. *Environmental Science and Pollution Research International.* https://doi.org/10.1007/s11356-023-27641-9
- Kumi, E. (2019). Advancing the Sustainable Development Goals: An analysis of development finance in Ghana. *Sustainable Development, 27*(3), 448–460. https://doi.org/10.1002/sd.1913
- Meattle, C., Padmanabhi, R., Fernandes, P. de A., Balm, A., Wakaba, G., Chiriac, D., Tonkonogy, B., & Wignarajah, D. (2022). *Landscape of climate finance in Africa.* Climate Policy Initiative.
- Michaelowa, A., Greiner, S., Hoch, S., et al. (2016). The Paris Agreement: The future relevance of UNFCCC-backed carbon markets for Africa. *Climate Finance Innovators.*
- OECD. (2021a). *Aligning development co-operation and climate action: The only way forward.* OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/2502872c-en
- OECD. (2021b). *Global outlook on financing for sustainable development 2021: A new way to invest for people and planet.* OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/e3c30a9a-en

ACCEPTED

– World Bank. (2023b). *Poverty and inequality platform: Sub-Saharan Africa overview.* World Bank. https://povertydata.worldbank.org
– World Commission on Environment and Development. (1987). *Our common future.* Oxford University Press.
– Zucman, G. (2020). Tax evasion and inequality. *Journal of Economic Perspectives, 34*(4), 55–78. https://doi.org/10.1257/jep.34.4.55

ACCEPTED